

في ورشة بطهران.. إيرانية تلمع السيارات وأحلامها

المنطقة، فالتقطوا الصور ونشروا مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي. وأثرت حسابها على إنستغرام واشتهرت عبر الإنترنت باسم "ميس ديتيلر" الإيرانية.

لكن نجاحاتها أثارت استياء الزملاء الذكور، وفي بعض الأحيان، تعرض محلها إلى التخريب.

وروت أن البعض لوخسوا منصات التلمع الخاصة بها بالحمض لحرق طلاء سيارات زبائنها. وقالت إن آخرين تلاعبوا بأجهزة العمل، ومزقوا الفوط المكلفة، التي اشتريتها من مدخراتها الخاصة، دون ترك أدلة كافية لتقديم الشكوى، ولم تستطع الشرطة المساعدة أيضا.

أرادت روحاني أن تترك العمل بعد ذلك، لكن سمعتها لفتت انتباه متجر سيارات شهير في طهران، وعرض عليها وظيفة، فقبلت بها لتعيش على مدى السنوات القليلة الماضية حلمها في مجال تلميع السيارات والتفصيل والغسل.

النساء الإيرانيات، وخاصة في المدن، حققن نجاحات على مر السنين، فهن يشكلن الآن أكثر من نصف خريجي الجامعات

وحتى الآن، تدرب روحاني نساء أخريات وتلمهن لفعل الشيء نفسه على الرغم من العقبات.

وتتضمن مقاطع الفيديو الخاصة بها على الإنترنت عملها الجاد في تلميع سيارة شيفروليه شيفيل عتيقة أو وهي تتبسم فوق غطاء محرك سيارة بي-إم دبليو سوداء نقاعة مفضلة حديثا.

وقالت فرحناز ديرافسي، إحدى مدرسات روحاني "لقد شعرت بالإثارة في المرة الأولى التي رأيت فيها روحاني لأنه مع القيود التي تواجهها النساء في إيران، لا نؤمن عادة على القيام بمثل هذه الوظائف".

وتزايد الاهتمام بأعمال إصلاح السيارات في إيران منذ انسحاب الرئيس السابق دونالد ترامب من اتفاق طهران النووي التاريخي مع القوى الدولية وفرضه عقوبات شديدة.

وللحفاظ على عملتها الأجنبية، حظرت إيران استيراد السيارات الأجنبية والأوروبية الصنع، مما تسبب في ارتفاع أسعار السيارات إلى أربعة أضعاف. ويبقى الإيرانيون الذين يتمتعون بإمكانيات مادية لاقتناء سيارات باهظة الثمن أكثر استعدادا لدفع مبالغ طائلة للحفاظ عليها.

وعلى الرغم من أن أعمال روحاني منتعشة، إلا أن الاقتصاد الإيراني يعاني من سلسلة من الأزمات المتتالية، بما في ذلك العزلة الدولية والوباء المنتشر. وتتحيل روحاني الآن مستقبلها كعاملة تفصيل محترفة في الخارج، وتأمل أن تبدأ عملها الخاص في مكان ما في أوروبا يوما ما.



مريم روحاني صورة للمرأة الإيرانية الطموحة

جهود تونسية لكسر الصورة النمطية لتقسيم الأدوار بين الجنسين

المطبخ ليس حكرًا على النساء والسياسة ليست للرجال وحدهم



مناصرة المشاركة السياسية للنساء في تونس تحد من هيمنة الرجال

للرجولة من خلال التزامهم بالمساواة بين الجنسين داخل المنزل وخارجه، للتغلب على التحديات غير المسبوقة التي فرضتها الجائحة. ولفتت الهيئة إلى أن إطلاق هذه الحملة في ظل جائحة كوفيد - 19 تزامن مع تسجيل أضرار صحية واقتصادية واجتماعية أدت أيضا إلى تفاقم العنف وعدم المساواة القائم على النوع الاجتماعي وهشاشة وإفكار النساء والفتيات، مع زيادة مهامهن المنزلية. وقالت بيغونيا لاساباستر ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تونس إن جائحة كوفيد - 19 قامت في جميع أنحاء العالم بوضع عذسة مكبرة على جميع أوجه عدم المساواة، مؤكدة أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين تتقاطع مع جميع أشكال عدم المساواة الأخرى.



نجلاء العلاني
رغم تطور التشريعات
إلا أن مشاركة المرأة في
السياسة ظلت محتشمة

وأضافت أن النساء في تونس، حتى قبل انتشار الجائحة، كن يقمن بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أكثر بخمس مرات من الرجال، موضحة أن جائحة كورونا أدت إلى زيادة الأعباء المنزلية على النساء اللاتي تمت دعوتهن لرعاية الأطفال وتعليمهم من المنزل مع تكلفتها بالأعمال المنزلية المتزايدة ومعايير النظافة الصارمة.

وتعاني المرأة العربية عموما من الإجحاف وعدم المساواة. ورغم أن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بجين 1995) أقر منذ 14 سنة بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية، والتزمت بذلك العديد من الدول، إلا أن وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بباقي دول العالم مازال أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ويقول المتابعون لشؤون المرأة العربية إن تمثيل المرأة في المجالس النيابية في الدول العربية يعد من أدنى النسب على مستوى العالم، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت في ما بين الدول العربية في هذا الصدد. فبعض الدول لا تسمح بتولي النساء فيها مناصب قضائية، ودول أخرى لم تصل المرأة إلى منصب القضاء فيها إلا منذ فترة قريبة. كذلك أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية محدود للغاية، وتترك بعض الوزارات تحديدا لكي تشغلها النساء، ناهيك عن شبه انعدام وجودها في مناصب المحافظين وفي المناصب العسكرية والأمنية، مشيرين إلى أن هناك جهودا عديدة بعد مؤتمر بيجين لمشاركة المرأة في صنع القرار، ولكنها ليست بالقدر المطلوب.

ورغم التشريعات الرائدة في تونس وحضور المرأة في مختلف المجالات، إلا أنها لم تتمكن من تقلد أحد أهم مناصب في هرم السلطة، رئاستي الجمهورية والحكومة.

وأكدت وزيرة المرأة السابقة نزيهة العبيدي أن نسبة حضور المرأة لا تتجاوز 26 في المئة بمجلس نواب الشعب مقابل 33.2 في المئة سنة 2014، و18.75 في المئة صلب الحكومة ب6 أعضاء فقط من النساء (4 وزيرات وكاتبتا دولة) من مجموع 32.

كما أشار صلاح الدين الجورشي المفكر والأكاديمي التونسي إلى أنه رغم توفر الفوائد، يوجد تعثر يجعل النساء يتقدم في مشاركتهم بشكل بطيء، وذلك ما يدفع إلى التساؤل عن الأسباب العميقة لعدم بلوغهن مراتب متقدمة في الدولة.

وقال الجورشي إن توافر نماذج للنساء عن حقوقهن، خاصة في الأوساط الريفية، من أبرز الأسباب التي أبقت المرأة في وضع الضحية، فهي لا تتجرأ على المطالبة حتى بأبسط حقوقها، مثل عنه لرجال العائلة.

كما تتعرض النساء للتهميش الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن وضع القوانين ورفع شعارات المساواة بين المرأة والرجل لا يكفيان لضمان المشاركة الفعالة للمرأة، لأن تغيير العقليات وتفعيل الشعارات في الواقع أهم بكثير.

وأضاف الجورشي أن هذا الوضع تتحمل مسؤوليته النساء أنفسهن، داعيا المرأة التونسية إلى تحمل المسؤولية كاملة وإجراء نقد ذاتي.

وبيقنى تواجد المرأة في الحكومات المتعاقبة بعد الثورة ضعيفا، فقد تولت فقط 3 مناصب وزارية في حكومة الترويكا التي تلت الثورة مباشرة، وهو ذات الأمر بالنسبة إلى حكومة مهدي جمعة التي أسندت بدورها 3 مناصب فقط للمنتصر النسائي. فيما تولت 8 نساء مناصب في حكومة الحبيب الصيد بعد انتخابات 2014، من بينهن 3 وزيرات و5 كاتبات دولة.

ولم تصل المرأة في المقابل إلى رئاسة الحكومة ولا إلى وزارات السيادة مثل الدفاع أو الداخلية أو الخارجية، ولا إلى وزارات الاقتصاد والمالية، بل بقيت أغلبها تدير وزارات ذات صبغة اجتماعية متصلة بأوضاع العائلة والأطفال والشيوخ أو النهوض الاجتماعي.

وفي فبراير 2021 أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تونس حملة "لاني رجل"، الداعية إلى المساواة بين الجنسين خلال جائحة كوفيد - 19 وما بعدها.

وتهدف الحملة المدعومة من سفارة السويد بتونس إلى دعوة الرجال إلى الانخراط والالتزام بشكل عادل ومتساو في حياة أسرهم اليومية، بما في ذلك المشاركة في رعاية الأطفال والأعمال المنزلية وإلى مكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين ونشره.

ووجهت الحملة الدعوة للرجال في تونس إلى إظهار الجانب الإيجابي

وقالت العلاني لـ"العرب" "رغم التطورات العديدة التي شهدتها المجال التشريعي، على غرار القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، إلا أن مشاركة المرأة التونسية في المجال السياسي ليست بالصورة المرجوة".

وأضافت أن الحملة تم خلالها استعمال العديد من المحامل الرقمية على غرار المعلقات والفيديوهات، وهي حملة توعوية تهدف إلى كسر الصورة النمطية عن المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ويعرف المجتمع التونسي صورة نمطية متعلقة بالسياسة ليست للرجال، وذلك تزامنا مع شهر رمضان الذي يغلب عليه التقسيم النمطي للأدوار بين النساء والرجال داخل الأسرة الواحدة. ويقوم هذا الشعور أساسا على مبدأ

التقسيم في تقسيم الأدوار فالمطبخ ليس فقط للنساء أي أنه واجب مشترك بين مختلف أفراد الأسرة، والسياسة ليست حكرًا على الرجال أيضا لأنها مجال مشترك يجب أن يكون للنساء فيه نصيب متساو مع الرجال، وهو ما من شأنه أن يدفع نحو إعادة التفكير في هذا التقسيم المجحف في حق النساء.

ويهدف الكريديف من خلال هذا الشعار إلى كسر هذه الصور النمطية والمساهمة في خلق أرضية للتغيير الاجتماعي من أجل دعم مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية والدفع نحو مزيد تشريعات في مواقع صنع القرار.

وتهدف هذه الحملة إلى تسليط الضوء على أهمية انخراط النساء في العمل السياسي، وتوعية الرأي العام بخصوص فاعلية القيادة النسائية في المجال السياسي، ووجودة الفعل السياسي والتعريف بمفهوم الحوكمة المتعددة في السياسة، وكسر الصور النمطية المتعلقة بأدوار النساء خاصة في شهر رمضان الذي تكثر فيه المواد الإعلامية والإنشائية.

ورغم ما جاء به دستور الدولة التونسية لسنة 2014 من فصول تدفع نحو مزيد ترسيخ ثقافة المساواة بين النساء والرجال، وخاصة منه الفصل 46 الذي فتح الباب لمزيد مشاركة النساء في الحياة السياسية عبر إرساء آلية التناصف الأفقي والعمودي ورغم ما تضمنه القانون عدد 58 لسنة 2017 من فصول لضمان حق النساء في المشاركة السياسية، دون تمييز أو عطف من خلال تقديم تعريف واضح للعنف السياسي ضد النساء، وذلك في فصله الثالث، وطرح عقوبات ضد مرتكبيه لأول مرة وفي حال العود في الفصل 18، إلا أن مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية وتمكينهن من مناصب صنع القرار في الدول ما تزال دون المأمول.

وأكدت نجلاء العلاني المدير العام لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة أن هذه الحملة جاءت لتغيير صورة المرأة التونسية التي حصرتها في دائرة الفضاء الخاص (شؤون المنزل) وللمزيد من تعزيز نفوذها في المجال السياسي.

تحت الحملة التي يطلقها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة في تونس (الكريديف) والتي عنوانها «المطبخ ليس فقط للرجال» على أن يكون للنساء نصيب في الحياة السياسية وألا يقتصر دورهن على أعمال المنزل. وتزامنت هذه الحملة مع شهر رمضان الذي يغلب عليه التقسيم النمطي للأدوار بين النساء والرجال داخل الأسر.



راضية القيزاني
صحافية تونسية

يتبوأ الرجال في تونس وفي العالم أغلب مناصب صنع القرار في مختلف المجالات وخاصة منها مراكز صنع القرار السياسي. فرغم التطورات الكبيرة الحاصلة على المستوى التشريعي والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية، ورغم حملات المناصرة والدعم لتمكين النساء من بلوغ مراكز صنع القرار، إلا أن وجودهن في هذه المواقع يبقى ضعيفا فأغلب المكاتب التنفيذية للأحزاب السياسية والحكائب الوزارية السائدة ومناصب الرئاسة في الدولة مازالت حكرًا على الرجال.

ولمناصرة المرأة التونسية من أجل المساواة بين النساء والرجال على مستوى النفاذ إلى مواقع مناصب صنع القرار السياسي (الكريديف)، أطلق مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة حملة رقمية عنوانها «المطبخ ليس فقط للنساء والسياسة ليست للرجال»، وذلك تزامنا مع شهر رمضان الذي يغلب عليه التقسيم النمطي للأدوار بين النساء والرجال داخل الأسرة الواحدة. ويقوم هذا الشعور أساسا على مبدأ

التقسيم في تقسيم الأدوار فالمطبخ ليس فقط للنساء أي أنه واجب مشترك بين مختلف أفراد الأسرة، والسياسة ليست حكرًا على الرجال أيضا لأنها مجال مشترك يجب أن يكون للنساء فيه نصيب متساو مع الرجال، وهو ما من شأنه أن يدفع نحو إعادة التفكير في هذا التقسيم المجحف في حق النساء.

ويهدف الكريديف من خلال هذا الشعار إلى كسر هذه الصور النمطية والمساهمة في خلق أرضية للتغيير الاجتماعي من أجل دعم مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية والدفع نحو مزيد تشريعات في مواقع صنع القرار.

وتهدف هذه الحملة إلى تسليط الضوء على أهمية انخراط النساء في العمل السياسي، وتوعية الرأي العام بخصوص فاعلية القيادة النسائية في المجال السياسي، ووجودة الفعل السياسي والتعريف بمفهوم الحوكمة المتعددة في السياسة، وكسر الصور النمطية المتعلقة بأدوار النساء خاصة في شهر رمضان الذي تكثر فيه المواد الإعلامية والإنشائية.

ورغم ما جاء به دستور الدولة التونسية لسنة 2014 من فصول تدفع نحو مزيد ترسيخ ثقافة المساواة بين النساء والرجال، وخاصة منه الفصل 46 الذي فتح الباب لمزيد مشاركة النساء في الحياة السياسية عبر إرساء آلية التناصف الأفقي والعمودي ورغم ما تضمنه القانون عدد 58 لسنة 2017 من فصول لضمان حق النساء في المشاركة السياسية، دون تمييز أو عطف من خلال تقديم تعريف واضح للعنف السياسي ضد النساء، وذلك في فصله الثالث، وطرح عقوبات ضد مرتكبيه لأول مرة وفي حال العود في الفصل 18، إلا أن مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية وتمكينهن من مناصب صنع القرار في الدول ما تزال دون المأمول.

وأكدت نجلاء العلاني المدير العام لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة أن هذه الحملة جاءت لتغيير صورة المرأة التونسية التي حصرتها في دائرة الفضاء الخاص (شؤون المنزل) وللمزيد من تعزيز نفوذها في المجال السياسي.